



نظرة متفحصة للتاريخ الديموي لفرنسا

مذابح التوتسي والهوتو في رواندا تعود إلى الواجهة «المؤرخ ماكرون» يواصل نبش الماضي الديموي لفرنسا في القارة الأفريقية

مواجهة «الجبهة الوطنية الرواندية» التي تتشكل من التوتسي، والتي تأسست في أوغندا المجاورة في نهاية السبعينات كجمعية خيرية لدعم أفراد أقلية التوتسي المنفيين في رواندا، قبل أن تتحول إلى حزب سياسي مع نهاية الثمانينات.

وأنهت الجبهة بكونها أداة في يد أوغندا، ووسيلة للتدخل الخارجي في الشؤون الرواندية، وفي أبريل 1994 تم اتهامها بالوقوف وراء إسقاط طائرة الرئيس جوفينال هابياريمانا، لتبدأ التسرارة الأولى للإبادة الجماعية التي ذهب ضحيتها ما يزيد على 800 ألف شخص، غالبيتهم من التوتسي، وعشرات الآلاف من المعطوبين.

وقد أنهت تلك المجزرة اتفاقية السلام المعروفة تحت اسم «أروشا» الموقعة في تنزانيا في الرابع من أغسطس 1993 بعد عامين من المفاوضات بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية المتمردة، ويذكر ماكرون، منذ وصوله إلى قصر الإليزيه قبل ثلاث سنوات، أن عودة العلاقات الفرنسية الأفريقية إلى طبيعتها، ومحافظة باريس على نفوذها في القارة يمثل الرئة التي تنفد منها، يظل رهينا بطي صفحة المجازر الرواندية التي لا تزال تلطخ سمعة فرنسا في القارة.

ولهذه الغاية شكل عام 2018 لجنة من المؤرخين يرأسها المؤرخ والباحث فانست دوكليرت، أطلقت على الأرشيفات في فرنسا ورواندا، وأصدرت في نهاية أشتغالها تقريرا من 1200 صفحة معززا بالوثائق والصور، خلصت فيه إلى أن فرنسا لديها «مسؤوليات ثقيلة» فيما حصل في رواندا، وأن هذه المسؤوليات هي مسؤوليات سياسية لأن فرنسا «غضت الطرف بشكل مستمر في دعمها لنظام عنصري وفساد وعنيف».

وقد حرص، خلال ذلك العام، على أن يحيى لعاصفة الانتقادات التي انطلقت من داخل رواندا والقارة الأفريقية وفرنسا نفسها، عبر تقديم «هدية» إلى الحكومة الرواندية، بمناسبة الزيارة التي قام بها الرئيس الرواندي بول كاغامي لباريس، التي كانت الأولى من نوعها له منذ العام 2011.

هدية ماكرون تمثلت في إعلانه دعم ترشح رواندا لتولي الأمانة العامة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، في ما يبدو أنه صفقة سياسية تمتنع بموجبها الحكومة الرواندية عن إثارة مسؤولية فرنسا في المذابح، مقابل دعم فرنسي في ملفات متعددة.

واتضح هذا الموقف من خلال سكوت الرئيس الرواندي، أثناء زيارته لباريس، عن الحديث في الموضوع أمام الصحافيين الفرنسيين، بالرغم من أن بول كاغامي ظل طيلة السنوات الماضية يثير الحديث عن تورط الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران.

عاد الحديث عن مذابح التوتسي والهوتو التي وقعت في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي إلى واجهة انشغالات المجتمعين الفرنسي والرواندي في الآونة الأخيرة، بعد إعلان الحكومة الفرنسية فتح أرشيفاتها المتعلقة بتلك المذابح في خطوة جاءت بعد اعتراف الرئيس إيمانويل ماكرون خلال زيارته إلى كيغالي بمسؤولية بلاده عن ملف المذابح الرواندية باعتباره أصعب ملف يمس الهوية الأخلاقية لبلد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان.

فتحه مرة أخرى؛ ثم فتح ملفا آخر لا يقل أهمية عن الملف الجزائري، بل يعد أصعب ملف يمس الهوية الأخلاقية لبلد الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان، وهو ملف المذابح الرواندية في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي.

وقد أطلقت الصحافة والباحثون الفرنسيون على الرئيس الفرنسي لقلب فيه جانب من التنسدر، هو «المؤرخ ماكرون»، نظرا لأن جل القضايا التي ركز عليها منذ توليه الحكم عام 2017 ترتبط بماضي فرنسا في القارة الأفريقية. وبعد 27 سنة من المذابح التي تعرضت لها أقلية التوتسي على يد حكومة من الهوتو مدعومة من باريس، قررت هذه الأخيرة اليوم النظر إلى الحقيقة وجها لوجه ومحو آثار العار والهزيمة الأخلاقية، بقرار من الرئيس إيمانويل ماكرون، الذي يجلس في نفس المكتب الذي كان يجلس فيه فرانسوا ميتران دون أن يفعل شيئا يمنع المجازر الوحشية التي استمرت بين 1990 و1994.

ماكرون يدرك أن محافظة باريس على نفوذها في أفريقيا رهين بطي صفحة المجازر الرواندية التي تلطخ سمعة فرنسا في القارة

ماكرون حاول امتصاص غضب الروانديين خلال زيارته الأخيرة، حيث ألقى خطابا في العاصمة الرواندية كيغالي يوم 27 مايو الماضي، وصف بـ«التاريخي»، اعتذر فيه للروانديين وطلب من الذين «عبروا الليل» حسب تعبيره بأن «يتفضلوا علينا بالعمو»، واعترف بالمسؤولية عما حصل في تلك الفترة القاسية من التاريخ الرواندي خاصة والتاريخ الأفريقي المعاصر عموما. لكن ماكرون، بحسب المراقبين، بالرغم من لهجة الخطاب الاستعطفية وتقديم نفسه كمن يتسول اعتذارا في اللحظة الأخيرة من الروانديين، لم يعترف بالمشاركة أو التواطؤ في المجازر التي حصلت ضد التوتسي، وإن كان قد اعترف بمسؤولية الدولة الفرنسية، لكن هؤلاء يرون أن الاعتراف بالمسؤولية قد يؤول تأويلات متعددة، خلافا للاعتراف بالمشاركة غير المباشرة لحكومة ميتران في تلك المجازر.

كانت فرنسا قررت التدخل في رواندا لدعم الحكومة التي يقودها الهوتو، في

إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

أعلنت الحكومة الفرنسية الأسبوع الماضي فتح أرشيفاتها المتعلقة بمذابح رواندا عام 1994 كوسيلة للدفع بـ«الحقيقة التاريخية» إلى الإمام، بعد 27 سنة من المجازر الدموية التي ذهب ضحيتها ما يزيد على 800 ألف شخص، جلهم من أقلية التوتسي.

ولقيت المبادرة الفرنسية ترحيبا من لدن عوائل الضحايا وجمعيات المجتمع المدني في رواندا وفرنسا، التي لا تزال مع ذلك تطالب باريس بالاعتذار عن دورها في تلك المجازر.

ورحبت جمعية «إيبوكا فرنسا»، التي تضم أهالي الضحايا وناشطين حقوقيين، بالخطوة الفرنسية في اتجاه إجراء الحقيقة كاملة، لكنها أصرت على أن تقدم باريس اعتذارا علنيا للشعب الرواندي، وقال رئيس الجمعية «إتيان نسانزيماننا» إن المؤرخين «قد أدلوا بشهادتهم، لكن على السياسيين والقضاة أن يقولوا كلمتهم أيضا»، وذلك في إشارة إلى اللجنة التي شكلها الرئيس الفرنسي والتي تتشكل من مجموعة من المؤرخين من الجانبين للكشف عن ملابسات المذابح الرواندية.

يأتي ذلك بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى رواندا والتي قادته أيضا إلى جنوب أفريقيا، ما بين 27 و29 مايو الماضي، وبعد أيام قليلة على تسلمه تقريرا من المئات من الصفحات حول مسؤولية باريس في الماساة الرواندية.

يبود أن ماكرون حمل على عاتقه خلال ولايته الحالية مهمة تصحيح العلاقات بين باريس وأفريقيا، وطى صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة، خصوصا أمام المنافسة الصينية والروسية بوجه خاص، ومخاطر تهيمش الدور الفرنسي، خاصة وأن الفرانكوفونية في تراجع ملحوظ في بلدان القارة، أمام زحف الأنجلوفونية. وفتح ماكرون ملف العبودية في أفريقيا، معترفا بمسؤولية بلاده بها خلال القرون الماضية، ثم فتح واحدا من الملفات المعقدة في العلاقات بين باريس وشمال أفريقيا، ظل مسكوتا عنه ومحط خلافات داخلية، وهو ملف الاحتلال الجزائري الذي دام أكثر من 130 سنة، حيث اعترف بالمسؤولية الفرنسية في كل ما حصل من مجازر، لكن دون تقديم أي اعتذار، مما يجعل الملف قابلا لإعادة

كل شيء جاهز للحرب الأهلية في أفغانستان

مكاسب طالبان تفتح الباب نحو خلق صراع على السلطة

أن له تداعيات كثيرة وينذر بفضي شاملة في كل مكان في البلد الذي يعاني منذ عقود من حروب ومعارك لا تنتهي. ويقول مركز ستراتفور إن «تعزير سلطة أمراء الحرب أدى إلى تآكل سلطة الحكومة في كابول التي يمكن أن تدوم لفترة أطول من الصراع الحالي».

ويتوقع المركز الأميركي أن يصبح «شمال أفغانستان ساحة قتال لطالبان والجماعات غير البشتونية المكونة من أقليات عرقية مثل الطاجيك والأوزبك، حيث من شأن هذا العنف أن يزيد من زعزعة استقرار البلاد وقد يؤدي إلى هجرات وأزمات لاجئين في دول آسيا الوسطى».

كما يرى أن جنوب أفغانستان، الذي تسكنه أغلبية من البشتون، سيصبح قاعدة لمقاتلي القاعدة والدولة الإسلامية، حيث سيكون لديهم حرية تشغيلية أكبر بكثير للقيام بمجموعة من الأنشطة، بما في ذلك التجنيد والتدريب والتخطيط للهجوم. وتتشير التوقعات كذلك إلى احتمال أن تتسبب الفوضى المتزايدة في أفغانستان إلى «تعرض أمن البلدان المجاورة للخطر من خلال توفير أرض تدريب للجماعات المسلحة الإقليمية»، فضلا عن التداعيات المحتملة للاشتباكات العنيفة بين طالبان وقوات الأمن إلى موجة نزوح واسعة للسكان.

وكانت المعارك العنيفة بين طالبان والقوات الحكومية الأفغانية تسببت في سقوط الآلاف من الضحايا المدنيين والنزوح الداخلي للسكان من المناطق الريفية إلى عواصم ومدن إقليمية محمية بدرجة أكبر نسبيا.

ولا يخفي مركز الدراسات الأميركي توقعاته من إمكانية وقوع المدن الكبرى في أفغانستان بأيدي حركة طالبان، حيث يمكن أن «تؤدي مكاسب الحركة إلى اندلاع أزمة إنسانية إقليمية يصعب معالجتها وسط أعمال العنف»، مشيرا إلى أن هذا الأمر سيشكل تهديدا مستداما.

وتشير مخاوف أخرى لن تكون أقل حدة من غيرها من السيناريوهات المتوقعة الحدوث في أفغانستان على غرار تحرك حركة طالبان الباكستانية المتمركزة في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان على تكتيف هجماتها ضد باكستان، حيث يرى مركز ستراتفور أن هذا الأمر «سيؤدي إلى استفزاز إسلام أباد لزيادة تدخلها في أفغانستان».

ويوجد نحو 5 آلاف مقاتل من طالبان الباكستانية في المنطقة الحدودية مما يشير إلى أن المجموعة مستعدة للاستفادة من سيطرة طالبان على مناطق جديدة في أفغانستان.

ويرى مركز ستراتفور أن «مجرد تغلب طالبان على القوات الأفغانية سيعيد تنظيم القاعدة إلى العمل في أفغانستان»، كما لا يمكن استبعاد عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، الذي أكد قدرته على الصمود والسيطرة على الأجزاء الجنوبية من البلاد.

ويقول المركز إن نجاح هذا السيناريو «سيشكل زيادة كبيرة في التهديد الإرهابي للغرب، نظرا إلى أن كل من القاعدة والدولة الإسلامية يحافظان على نية استراتيجية لاستخدام ملاذ أفغاني آمن لضرب أهداف في الخارج».

وجدت حركة طالبان فرصة استراتيجية لا تعوض مع الانسحاب الأميركي من أفغانستان، وعملت بكل جهد من أجل تحقيق مكاسب على الأرض أمام حكومة ضعيفة غير قادرة على الصمود، ويسقط توقعات بحرب أهلية وفوضى عارمة في كل مناطق البلد، الذي أنهكتها الحرب طويلا.

كابول - تصحو أفغانستان يوما بعد آخر على مكاسب جديدة لحركة طالبان، التي تكثف من هجماتها للسيطرة على مناطق واسعة في البلد، الذي يستعد لمغادرة آخر جندي أميركي في الحادي عشر من سبتمبر المقبل، وهو الموعد الذي حدده الرئيس جو بايدن لإنهاء أطول حرب أميركية دامت 20 عاما.

ويحذر مسؤولون أميركيون ومراكز دراسات غربية منذ أشهر من تداعيات سلبية وخطيرة للانسحاب من أفغانستان في ظل وجود حكومة ضعيفة في كابول، وفشل جهود إتمام السلام مع الحركة الإسلامية التي عززت من مكاسبها العسكرية في ظل هزائم القوات الحكومية في أكثر من منطقة استراتيجية.

ويتوقع مركز «ستراتفور» الأميركي للدراسات الاستراتيجية والأمنية أن يؤدي تدهور الوضع الأمني في أفغانستان إلى اندلاع حرب أهلية فوضوية في أقل من ستة أشهر بعد انسحاب القوات الأجنبية.

وأصبح الموعد النهائي للانسحاب الأميركي من أفغانستان جدولا زمنيا رمزيا في ظل مغادرة أكثر من نصف القوات الأميركية وحلف شمال الأطلسي أفغانستان.

وتشير التقارير إلى أن القوات المتبقية ستغادر البلاد في أقرب وقت خلال هذا الشهر، حيث أنهت القوات الأميركية الانسحاب من قاعدة باغرام العسكرية الاستراتيجية في أفغانستان.

ويرى مركز ستراتفور أن «المكاسب الإقليمية تمنح طالبان أوراق مساومة استراتيجية لكسب المزيد من النفوذ في المفاوضات المستقبلية مع الحكومة المتعاقدين الذين تولهم الولايات المتحدة لإصلاح أسطول الطائرات والعربات المدرعة وغيرها من المعدات وصيانتها. لكن هؤلاء المتعاقدين سيغادرون أيضا قريبا كجزء من الانسحاب الأميركي».

ويقول مركز ستراتفور إن هذا الأمر «سيجعل القوات الأفغانية غير قادرة على الاحتفاظ بالعشرات من الطائرات المقاتلة وطائرات الشحن والمروحيات والطائرات دون طيار أميركية الصنع لأكثر من بضعة أشهر أخرى».

كما يتوقع أن «يؤدي هذا إلى تاريف القوات الجوية الأفغانية، وهي الميزة الرئيسية لكابول ضد طالبان لدورها في دعم العمليات البرية الأفغانية بضربات جوية فعالة، الشيء الذي تفققر إليه طالبان»، مشيرا إلى وجود نقص شديد في التنسيق على الأرض بسبب القيادة السياسية غير الفعالة في كابول.

سيناريوهات قاتلة

قرر الجنود الأفغان، بسبب ضعف معنوياتهم بسبب الموارد المحدودة وانسحاب القوات الأميركية وتدني الرواتب وانتشار الفساد الحكومي، تسليم مراكز المقاطعات وترك القواعد العسكرية والاستسلام لطالبان. انعكست استعانة الحكومة بأمراء الحرب لمواجهة طالبان على الأرض وبدا



فوضى لا تنتهي